

قرار رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٧

بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠١٧

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي

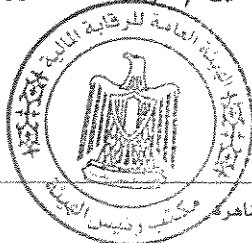
لصندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة حلوان لمحركات الديزل

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والمراقبة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٣٢٦) لسنة ٢٠١٦ بتفويض نائب رئيس الهيئة في الاعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .
وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٠ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة حلوان لمحركات الديزل برقم (٣٣٦).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٦/٩/٣ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦ بجلستها المنعقدة في ٢٠١٧/٥/٢١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٧/٧/٢٧.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٧/٣) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٢/٥) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادتين (٩/ب، ١٢ مكرر) من الباب الثالث (المزايا التأمينية) النصوص التالية:-



م. روف

مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

٧- أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلانحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٩/٧/١
مثبتاً ومجرداً من أية إضافات ومتضمناً العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧
حتى ٢٠٠٤) فقط لا غير ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيأ كان سند إقرارها إلا
بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥) : الاشتراكات كما يلي :

٢- اشتراك بواقع ١٤,٥% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٧/٣) ويسدد شهرياً خصماً من الراتب
الشهري للعضو .

الباب الثالث : (المزايا التأمينية)

مادة (٩) :

ب- في حالة انتهاء الخدمة بالفصل أو انتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة من الصندوق:
يرد الصندوق للعضو ٨٠% من الاشتراكات المدفوعة منه أيأ كانت مدة اشتراكه بالصندوق.

مادة (١٢ مكرر) :

في حالات الخروج الجماعي أيأ كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات
الجماعية :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوبرية يعدها
الصندوق وتعتمدها الهيئة، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب
بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها الى الهيئة.

ثانياً : إلغاء المادة (١٠) من الباب الثالث (المزايا التأمينية) .

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف
الإشارة اليه فيما عدا المادة (١٢ مكرر) فيعمل بها اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى
الجهات المعنية تنفيذه.

المندوب العام للرقابة المالية
عبد المعطي
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

م. م. م.